

وليس بعد ذلك دليل على عدم الثقة بالقراء ورواياتهم مما يدل دلالة واضحة أن المازنى كان يفضل القياس على الروايات القرآنية ، ولا يهمله بعد ذلك أن يحكم على القراءة بعدم الاطراد أو الشذوذ أو الخطأ ، وهذا هو ماسوغ لنا وضعه فى قافلة النحاة القياسيين .

٧- المبرد (ت ٢٨٥هـ أو ٢٨٦هـ)

هو تلميذ المازنى ، والمتأثر به فى كثير مما قال خاصة ما يتصل بالقراءات . وله مؤلفات مشهورة منها المقتضب والكامل والفاضل ، وعلى المقتضب - وهو الذى خصص أساسا للدرس اللغوى - سنعتمد فى إبراز مواقف من القراءات القرآنية .

واستخدام المبرد للقراءات يتأرجح بين الاحتجاج بها على قاعدة من القواعد: صوتية أو صرفية أو نحوية ، وتوجيهها توجيها يتلاءم مع ما انتهى إليه من أقيسة وقواعد. غير أنه - شأنه شأن أستاذه - أنحى على بعض القراء باللائمة واتهمهم بالجهل ، وطعن بعض القراءات وحكم عليها باللحن والخطأ ، إلى غير ذلك من الأوصاف الدالة على عدم الرضا ، وسنحاول فيما يلى عرض هذه المواقف :

أولاً ، احتججه بالقراءات القرآنية :

وهى ظاهرة تتكرر عند المبرد دالة على اعتداده بالقرآن الكريم مصدرا للاستشهاد إلى جوار كلام العرب شعرا ونثرا ، وإن كان القرآن لا يحتل المكانة اللائقة به فى المقتضب إذ يقل كثيرا عن الشعر .

والاحتجاج بالقراءات قد يكون تعصيذا لقاعدة صوتية أو صرفية أو نحوية وسنمثل لهذه الصور فيما يلى :

١- ذهب إلى أن هاء الضمير إذا سبقت بواو أو ياء ساكتين أو بألف جاز إشباعها وعدم إشباعها . لكن المختار عدم الإشباع مستشهدا على الاختلاس بما

ورد في الآية الكريمة : ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ (الشعراء : ٤٥) ، وعلى الإشباع بما ورد في الآية الكريمة : « فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ » (الأعراف : ١٠٧) (١).

قال المبرد : فإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكنتين ، أو ألف ، فالذي يختار حذف حرف اللين بعدها . تقول : عليه مال يافتى ، بكسر الهاء من أجل الياء التي قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال . وتقول : هذا أبوه فاعلم ، ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ ، وإنما حذف ياء والواو : لأن الهاء خفية والحرف الذي يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن ، فحرف هو الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي . وإن شئت ألحقت الياء والواو على الأصل : لأن الهاء حرف متحرك في الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال « فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ » وهذا أبو هو فاعلم.. (٢).

٢- قال إنه يجوز إبدال الواو همزة وتركه إذا انضمت في أول الكلام مثل أجوه ووجوه وأرقه وورقة ، واستشهد للإبدال بقراءة ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾ (المرسلات: ١١) (٣) ومعلوم أن القراءة بالإبدال قراءة الجمهور ، أما أبو عمرو فقراً : وَقَبَّتْ دونما إبدال .

٣- وفي باب (أو) قرر أنها تكون للعطف ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها ويأخذ حكمه الإعرابي كما يحدث ذلك في الأسماء إذ يقال : ضربت زيدا أو عمرا . وقد تكون بمعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، فينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتَلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴾ (الفتح : ١٦) إذ وردت في مصحف أبي : « تقاتلونهم أو يسلموا » على معنى : إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا (٤).

(١) قرأ بالإشباع في الآيتين ابن كثير ، والباقون بالاختلاس . التيسير / ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) المقتضب / ١ : ٣٧ .

(٣) السابق / ١ : ٦٣ وانظر التيسير / ٢١٨ .

(٤) السابق / ٢ : ٢٨ والقراءة بنصب (يسلموا) لأبي وعبدالله بن مسعود كما في المختصر / ١٤٢ .

ومثل هذه الصور كثير في المقتضب حيث يركز المبرد على القراءات دليلا يؤازره في القول ببعض الأصول اللغوية ، لا فرق بين متواتر القراءات وشاذها ، مع ملاحظة أنه يقبل الآية - غالبا - على الوجوه المقروء بها مما يرجح أنه على علم بالقراءات المتناولة .

ثانياً: توجيهه للقراءات القرآنية:

وتعد هذه الصورة من صور استخدام القراءات أقلها شأنًا في المقتضب ، إذ لم يلجأ إليها المبرد إلا في القليل . ومن ذلك توجيهه قراءتي الرفع والنصب في (امراتك) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ (هود: ٨١) إذ وجه الرفع على انبديية من (أحد) أو على حد تعبيره على الاستثناء من (يلتفت) وكأنه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك . أما النصب فعلى الاستثناء من ﴿فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ﴾ (هود: ٨١) كأنه قيل : فأسرِبْ بأهلك إلا امرأتك . وبناء على هذا القول الأخير لا يجوز إلا النصب لفساد البدل^(١) .

هذا توجيه المبرد ، وفيه تخالف بين المستثنى منه في كلا التوجيهين ، والمعلوم في القواعد التي استقر عليها النحاة فيما بعد أن المستثنى من كلام تام غير موجب يختار فيه الإتيان للمستثنى منه إن كان الاستثناء متصلا ، ويجوز فيه مع ذلك النصب على الاستثناء ، وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب ولا يجوز الإتيان إلا عند بني تميم فيجيزون في المنقطع الإتيان أيضا^(٢) .

وبناء على ما سبق يمكن أن تكون (امراتك) مستثناة من (أحد) في حالتها الرفع والنصب إن اعتبرنا الاستثناء متصلا ، وكذلك الأمر إن اعتبرناه منقطعا ، يكون الرفع سائرا على لغة بني تميم . ولكن يبدو أن المبرد متأثر في هذا التخريج بما ذهب إليه الفراء في هذه الآية ، فقد ذهب مذهباً مماثلاً لما ذكر هنا^(٣) .

(١) انظر المقتضب/٤: ٣٩٥، ٣٩٦ وقد قرأ (امراتك) بالرفع ابن كثير وأبو عمرو والباقيون بالنصب. التيسير/١٢٥ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل/٢٢٩، ٢٣٠ .

(٣) انظر معاني القرآن/٢: ٢٤ .

وحين صادف المبرد قراءة من قرأ « في أربعة أيام سواء للسائلين » (فصلت : ١٠٠) يجز (سواء) ^(١) وجهها على النعت لأربعة أيام لأن (سواء) هنا بمعنى : مستويات ، مؤكداً ذلك بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (الملك : ٣٠) إذ معنى (غورا) في الآية : غائراً ، فوضع المصدر موضع الاسم على حد تعبير المبرد ^(٢) ، ولعله يقصد بالاسم هنا : الوصف المشتق إذ كل التخريجات تدل على ذلك .

وهناك أمثلة أخرى لتوجيه قراءات قرآنية صدر فيها المبرد عن اعتداد بهذه القراءات ، وإلا ماكلف نفسه مثونة توجيهها وتخريجها ^(٣) . لكنه اعتداد النحوي القياس الذي يوجه حين يحس في القراءة تواؤماً مع المذهب النحوي .

وإذا كان المبرد قد خرج القراءات السابقة وغيرها دون تفضيل فقد فضل في موضع آخر قراءة القلة على قراءة الكثرة وذلك حين تعرض لتوجيه قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء : ٩٠) إذ قال : إن هذه الآية قد أولت على معنى الماضي ، أى وقوع الماضى حالا دون اقتران بقد ، وليس الأمر عندنا على ما قالوا ، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا ، الدعاء . كما تقول : لُعِنُوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم . فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةً صُدُورُهُمْ » ^(٤) .

ويلاحظ أنه قال في القراءة المشهورة : « وإذا قرئت كذا كأنه لا يعلم بها ، على حين قال عن القراءة القليلة إنها هي الصحيحة ، وما أظن هذا التسليم الذى منح لقراءة القلة ، وهذه الصحة التى أضيفت عليها ، إلا لأنها جاءت على الكثير الشائع ، إذ الحال أنتد وصف مفرد لا خلاف عليه . أما قراءة الكثرة فتستلزم وقوع جملة

(١) هي قراءة يعقوب وافقه الحسن كما في الإتحاف/ ٢٣٥ .

(٢) المقتضب/ ٤ : ٣٠٥ .

(٣) انظر ص ١١ ، ١٢ ج ٢ ، وص ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٤ من ج ٤ .

(٤) المقتضب/ ٤ : ١٢٤ ، ١٢٥ وقراءة (حصرة) ليعقوب وافقه الحسن كما في الإتحاف/ ١١٦ .

والمختصر/ ٢٧ ، ٢٨ .

الماضى حالا دون اقترانها بقد ، وهو ما يحطم القاعدة التي ارتضوها ، ومن ثم كان تأويلها بأنها دعائية تارة - كما ذهب المبرد - أو بأنها على نية (قد) تارة أخرى ، وإن حظيت من فريق من النحاة بالرضا والقبول ، وبنوا عليها القول بجواز وقوع جملة الماضى حالا دون قد (١).

ثالثا: المعارضة الصريحة للقراءات:

قلنا فى بداية الحديث عن المبرد إنه قد استأذ المازنى فى تلحين القراءات وطعن القراء . وإذا كنا لم نظفر للمازنى بغير ثلاثة مواضع فإن للمبرد كثيرا من المواطن التى انزلق فيها إلى هذه الهوة نجتزئ منها بما يلى :

١- نقل رأى أستاذه نسا فى قراءة (معائش) بالهمز فقال : "فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز ، فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبى نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله فى القرآن حروف قد وقف عليها" (٢) وقد سبقت مناقشة المازنى فى هذا الرأى.

٢- قال إن الرء لا تدغم فى اللام ؛ لأن فيها تكريرا فيذهب ذلك التكرير (٣) وأبو عمرو يدغم الرء فى اللام إذا تحرك ما قبلها نحو «لِيَغْفِرْ لَكَ» (الفتح : ٢) وشبهه ، وكذلك إن سكن ما قبلها وانكسرت هى أو انضمت نحو : «الْمَصِيرُ لَا يَكْلِفُ» (البقرة : ٢٨٥ ، ٢٨٦) و«كِتَابُ الْفُجَارِ لَفِي» (المطففين : ٧) وشبهه (٤).

٣- قال عن إسكان اللام فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَلَئِنْظَرَ﴾ (الحج : ١٥) "إن الإسكان فى لام (فَلَئِنْظَرَ) جيد ، وفى لام (لَيَقَطَعَنَّ) لحن ، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي" (٥).

(١) انظر الإنصاف/١٦٠-١٦٤.

(٢) المقتضب/١: ١٢٢.

(٣) المقتضب/١: ٢١٢.

(٤) انظر التيسير/٢٧.

(٥) المقتضب/٢: ١٣٤.

ومعنى ذلك أن القراءة لحن رغم علمه بالقارئ وقراءته ، مع أنها ليست قراءته وحده ، وإنما هي قراءة مجموعة من سادة القراء الموثقين منهم ابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم ونافع وغيرهم (١).

٤- قال - مثل كثير من سابقه - عن قراءة «هؤلاء بناتي هن أظهر لكم» بنصب (أظهر) : إنها لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية (٢).

٥- ذهب إلى عدم جواز العطف بحرف واحد على معمولى عاملين ، ثم عرض لقراءة بعض القراء : «وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» (الجاثية: ٥) بنصب (آيات) (٣) ، فكانه عطف (اختلاف) بالجر على (السموات) فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الجاثية: ٣) وعطف (آيات) بالنصب على (آيات) فى الآية السابقة ، و(السموات) معمولة لفى ، و(آيات) معمولة لإن ، فكانه عطف بالواو على معمولى عاملين ، ولذا قال المبرد : «وهذا عندنا غير جائز» (٤).

وغير هذه الأمثلة كثير مما خطأ فيه المبرد قراءة أو لحن قارئاً ؛ لأن القراءة وردت مروية بما يخالف مقاييسه النحوية (٥) ، مما يؤيد موقفنا منه وعدنا إياه من النحاة القياسيين فى تعاملهم مع القراءات القرآنية .

وفى نهاية الحديث عن المبرد يهمنا أن نقول إن قضية رسم المصحف لم تكن موضع اهتمام منه . والسلوك العملى يوضح أنه لم يكن يهمله أكثر من القراءة المتناولة ، سواء وافقت رسم مصحف الإمام أم لا ، بدليل أنه تناول - إلى جانب القراءات المتفقة مع رسم المصحف العثمانى - قراءات لا تتفق مع الرسم العثمانى

(١) انظر التيسير/١٥٦ والإتحاف/١٩٢ .

(٢) المقتضب/٤: ١٠٥ .

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وافقهم الأعمش . الإتحاف/٢٤٠ ، والتيسير/١٩٨ .

(٤) المقتضب/٤: ١٩٥ .

(٥) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١: ٥٤-٥٧ .

ولا يحتملها مثل قراءة: « تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا » (الفتح ١٦) التي صرح بأنها في مصحف أبي (١)، وقراءة: « وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ » (الإسراء: ٧٦) التي صرح بأنها في مصحف ابن مسعود (٢)، وقراءة « وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ » (الزخرف: ٧٦) التي لم يشر إلى مصحفها وهي مخالفة لمصحف الإمام ولا يحتملها (٣).

٨- ثعلب (ت ٢٩١ هـ)،

هو أحد النحاة الكوفيين المشاهير، وأخف القياسيين وطأة علي القراءات؛ فلم نظفر له بغير الاحترام التام للقراءات إلا في موضعين اثنين من مجالسه كان فيهما رقيقا جدا في رفضه القراءة، ومتطامنا أبلغ التطامن وهو يردهما على استحياء كأنه كان مترددا بين قبول القراءة وقبول ما انتهت إليه القواعد من قبل. ولا بدع في ذلك فهو القائل: " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى (٤) وإذا صحت هذه الرواية فإنها تدل على منهجه في التعامل مع القراءات؛ إذ لا يفضل إعرابا على إعراب في السبعة، وهذا يعني أن له مطلق الحرية في التفضيل والاختيار من بين الأعراب الواردة في غير السبعة من القراءات. فهل وفي ثعلب بهذا العهد الذي قطعه على نفسه؟ وكيف تعامل مع القراءات القرآنية على قلة ما وصل إلى أيدينا من مواقفه؟

بدراسة القراءات التي تعرض لها ثعلب في مجالسه أمكننا أن نخرج بالتصور التالي عن تعامله مع القراءات:

- (١) انظر المقتضب/٢: ٢٨.
- (٢) انظر المقتضب/٢: ١٢.
- (٣) انظر المقتضب/٤: ١٠٥.
- (٤) البحر/٤: ٨٧ والبرهان/١: ٣٣٩.